

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧

في شأن مركز بحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمراني

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛  
وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛  
وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ؛  
وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين  
في المؤسسات العلمية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٧١ بتنظيم الجهاز  
الحكومي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء الهيئة العامة  
للتخطيط العمراني ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وزارة الإسكان  
والتعمير ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ١٩٧١ بشأن تحديد  
تبعية معاهد البحوث المتخصصة التي كانت تابعة لوزير البحث العلمي ؛  
وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛  
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة تسمى "مركز بحوث الإسكان والبناء  
والتخطيط العمراني" تكون لها الشخصية الاعتبارية ومقرها منطقة القاهرة  
الكبرى ، وتبعية وزير الإسكان والتعمير .

ويعتبر المركز من المؤسسات العلمية في تطبيق أحكام القانون رقم ٦٩  
لسنة ١٩٧٣ المشار إليه .

مادة ٢ - يختص المركز بإجراء البحوث والدراسات الفنية من النواحي  
العلمية التطبيقية والتجريبية في مجالات الإسكان والبناء والتخطيط العمراني  
بقصد النهوض بها عن طريق تطويرها واستنباط الحديد منها وتقديم  
المشورة للأجهزة الحكومية والعامة ، والقطاعات الخاصة للأمتل من  
الأساليب والمواصفات الفنية وشروط التنفيذ في تلك المجالات ، وله على  
الأخص فيما تطلب هذه الأجهزة والقطاعات القيام بما يلي :

(١) في مجال الإسكان :

(١) دراسة التصميمات المعمارية والإنشائية للمباني السكنية ومباني  
الخدمات والمباني العامة بهدف تطويرها بما يتلاءم مع الظروف الطبيعية

( المادة الثانية )

تختص اللجنة المشار إليها في المادة السابقة بإبداء الرأي فيما يعرض  
عليها من طلبات التراخيص الصناعية بإقامة المنشآت الصناعية أو تكبير  
حجمها أو تغيير غرضها الصناعي أو مكان إقامتها .

( المادة الثالثة )

يصدر بتنظيم إجراءات انعقاد اللجنة وتنظيم سير العمل بها قرار  
من وزير الصناعة والثروة المعدنية .

( المادة الرابعة )

ينهى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

( المادة الخامسة )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر براسة الجمهورية في ٢٧ المحرم سنة ١٣٩٧ ( ١٧ يناير سنة ١٩٧٧ )

أنور السادات

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٥ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة  
المالية ١٩٧٦ والتأشيرات العامة المرافقة له ،

قرر :

( المادة الأولى )

الترخيص بتجاوز اعتماد تمويل العاملين عن الجهود غير العادية المدرج  
بموازنة وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادي للسنة المالية ١٩٧٦ ضمن  
بند ٥ - المكافآت بالباب الأول بمبلغ قدره ٦٨٠٠٠ جنيه ( ستة آلاف  
وسبعمائة جنيه ) وذلك أخذاً من وفور اعتمادات الباب الأول من موازنة  
الوزارة .

( المادة الثانية )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر براسة الجمهورية في أول صفر سنة ١٣٩٧ ( ٢٠ يناير سنة ١٩٧٧ ) .

أنور السادات